

## زيادة التنافسية: وصفة النجاح في استثمار إمكانات النمو في الشرق الأوسط

بقلم مسعود أحمد

مع استمرار تعافي الاقتصاد العالمي، تشهد بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انتعاشة في النشاط التجاري والنمو الاقتصادي. فمن المتوقع أن يتجاوز النمو الاقتصادي ٤% في عام ٢٠١٠ للمنطقة ككل، أي ما يقرب من ضعف ما كان عليه في عام ٢٠٠٩، مرتكزا في ذلك على تصاعد أسعار النفط وتزايد مستويات إنتاجه، وعلى الدعم الذي تقدمه سياسات المالية العامة.

وفي المقابل، وعلى خلاف كثير من الأسواق الصاعدة في مناطق أخرى، لم يشهد النمو الاقتصادي في بلدان المنطقة المستوردة للنفط سوى تباطؤ محدود في العام الماضي حيث سجل ٤,٢% ومن المرجح أن يرتفع إلى حوالي ٥% هذا العام. غير أن معدل النمو أدنى بكثير من المتوسط البالغ ٦,٥% سنويا اللازم لإنشاء ١٨ مليون وظيفة جديدة على مدار العقد القادم لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل والتخلص من البطالة المرتفعة المزمّنة، حسبما ورد في عدد أكتوبر ٢٠١٠ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي الذي أعدناه عن منطقة الشرق الأوسط.

### المكوّن الناقص

من العوامل المهمة في هذه المشكلة أن بلدان المنطقة المستوردة للنفط على وجه الخصوص لا تزال متأخرة عن البلدان الأخرى حسب معظم مؤشرات "التنافسية"، مما يعني أن هذه البلدان لا تستفيد من فرص زيادة النمو الاقتصادي وتوظيف العمالة.

و"التنافسية"، بطبيعة الحال، هي أحد المصطلحات الغامضة التي يجب الاقتصاديون استخدامها. وحسب اقتراح البروفيسور روبرت لورانس – أستاذ التجارة والاستثمار في كلية كينيدي لعلوم الحكم التابعة لجامعة هارفارد:

"التنافسية"، وخاصة فيما يتعلق باقتصاد كامل، هي مصطلح يصعب تعريفه. بل إن التنافسية، على غرار الحب أو الديمقراطية، تنطوي في الواقع على معانٍ عديدة.

وبالنسبة لنا، تعني التنافسية في الأساس أن يستطيع البلد المعني تصدير سلّعه بنجاح إلى بلدان أخرى وأن تستطيع الصناعات المحلية الاحتفاظ بمركزها في مواجهة الواردات. إذن ما هي المكونات اللازمة لتحقيق التنافسية؟ إنها الإنتاجية، ومناخ الأعمال الذي يدعم عمل الشركات بدلا من أن يضع أمامها العراقيل، والعمالة الماهرة ذات الخبرة.

### إجراءات السياسة اللازمة لرفع التنافسية

ومن هذا المنطلق، يجب أن تسارع هذه البلدان برفع قدرتها التنافسية حتى يتسنى لها الوصول إلى معدلات نمو أعلى. وينبغي أن أقر في البداية بأنها حققت تقدما ملحوظا نحو هذا الهدف. لكن ترتيبها على المستوى الدولي – على النحو الوارد في تقرير التنافسية العالمية الذي يصدره منتدى الاقتصاد العالمي على سبيل المثال – يشير إلى ضرورة إدخال تحسينات أخرى في بعض المجالات.

وعلى صعيد التجارة، خفضت معظم هذه البلدان على مدار العقدين الماضيين تعريفاتها الجمركية المفروضة على الواردات، وذلك من حيث عدد هذه التعريفات ومستوياتها. وقامت كل من مصر وسوريا على وجه الخصوص بتسريع وتيرة التقدم في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة. وفي عدد من البلدان اقترنت هذه التحركات بعملية خصخصة للصناعات الرئيسية التي تديرها الحكومة. وإلى جانب ما أثمره هذا التوجه من تيسير الحصول على رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا المتطورة، فقد أدى أيضا إلى دعم نمو الصادرات وساعد على تحسين النتائج الاقتصادية في العقد الماضي. ومع ذلك، فلا تزال التعريفات الجمركية مرتفعة في هذه البلدان (حيث لا تزال متوسطاتها عند مستوى الخانتين)، ولا يزال يتعين معالجة هذه المسألة إلى جانب عدد من المعوقات الأخرى أمام التجارة.

### جهد كبير لا يزال مطلوبا حتى تصبح أسواق العمل أكثر كفاءة

- في كثير من البلدان، يجذب القطاع العام المسيطر عددا كبيرا من أفضل الخريجين المؤهلين، ويعمل بمثابة "شبكة أمان" لمن لا يجد وظيفة في مكان آخر، وغالبا ما تكون الأجور فيه أعلى بكثير مما تتقاضاه العمالة لقاء وظائف مماثلة في القطاع الخاص. وينبغي أن تتمايز سلالم الرواتب الحكومية حسب المستويات المهنية المختلفة في ظل إطار كلي يتميز بتقييد الأجور والتعيينات.
- وينبغي أن تركز نظم التعليم على ضمان توافر المهارات والمعرفة المطلوبة في القطاع الخاص لدى العمالة الجديدة.

وينبغي أن تترافق هذه الإصلاحات مع جهود للحد من "الروتين" التنظيمي – أو حتى إلغاؤه – وتقوية المؤسسات، ومن ثم إتاحة مناخ أكثر ملاءمة لوظائف القطاع الخاص.

لكن السعي لكي يكون الاقتصاد أكثر تنافسية يعني أكثر من مجرد معالجة هذه الأنواع من عدم الكفاءة "الداخلية". فهو يتطلب من بلدان المنطقة إنشاء خدمات متطورة للنقل والاتصالات والعمليات المالية حتى يتسنى لها الاندماج في سلسلة العرض العالمية، ومن ثم استكشاف أسواق تصدير جديدة. وتوجد أمثلة ممتازة داخل المنطقة تدلل على الجهود التي يمكن أن تؤتي ثمارها المرجوة.

- فقد تحولت تونس، على سبيل المثال، إلى "مركز لأنشطة التعهيد الخارجي"، حيث نجحت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إنتاج المنسوجات، وتجميع السيارات، ومعالجة المواد الغذائية على مدار عدة سنوات ماضية، ثم إلى تكنولوجيا المعلومات وعلم الطيران في تاريخ أقرب. وتتمثل أهم مقومات هذا النجاح في تبسيط القواعد التنظيمية، وتحديث البنية التحتية، وتقديم حوافز حكومية، والالتزام باقتصاد يقوم على المعرفة فُيُنْتِج عمالة منخفضة التكلفة عالية التدريب.

- ورغم تداعيات اعتماد دبي على أنشطة التطوير العقاري العملاقة التي تقوم على نسبة مرتفعة من التمويل بالديون، فقد نجحت دبي في التحول إلى مركز إقليمي بارز للتجارة والخدمات الدولية عن طريق إقامة صناعة لوجيستية رائدة، وتمكنت من تحقيق نجاح باهر في مضاعفة إجمالي الناتج المحلي لدولة الإمارات.

- وهناك بلدان أخرى في مجلس التعاون الخليجي قطعت خطوات كبيرة أيضا صوب تحسين قدرتها التنافسية عن طريق تقوية المؤسسات والنهوض بالبنية التحتية. والتحدي الراهن هو أن تبني هذه البلدان على الخطوات المحققة لإحراز تقدم أكبر في النهوض بطاقاتها الابتكارية وتعزيز محصلة نظمها التعليمية بما يساهم في تنويع اقتصاداتها بعيدا عن قطاع الهيدروكربونات.

وبالنسبة لبلدان المنطقة، ستكون زيادة التنافسية أحد المكونات الرئيسية في وصفة النجاح الاقتصادي المتواصل، بل والمتزايد أيضا.

---

للاطلاع على هذا المقال في المدونة الإلكترونية: <http://blog-imfdirect.imf.org/2010/10/29/raising-competitiveness-recipe-for-tapping-into-the-middle-east%e2%80%99s-growth-potential/>

الصفحة الرئيسية لمدونة الصندوق الإلكترونية: <http://blog-imfdirect.imf.org/>

---